موقف مجيد توفيق ارسلان من أزمة عام ١٩٤٣

ماجد كامل عبد الله[a] أ. د. جبار درويش جاسم الشمري[b]

الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم التاريخ

[a)] Hfigigigihoh9j9@gail،com
[b)] Iraqi-human-vights@ yahoo.com

الملخص:

يعد موضوع الازمة السياسية اللبنانية لعام ١٩٤٣ من أبرز الموضوعات المهمة في الدراسات التاريخية لما لهذه الازمة من أثر في تاريخ لبنان المعاصر كونها أسهمت وبشكل فاعل ومميز في رسم صورة الخارطة السياسية اللبنانية، وعند البحث في تلك الازمة لابد من أقتفاء أثر ابرز رجالات تلك المرحلة الدقيقة من تاريخ لبنان

من المعلوم، أن هناك جملة عوامل داخلية وخارجية أسهمت في تغذيتها منها طبيعة التكوين المذهبي والعرقي والطائفي للبنان، وطبيعة التنافس والصراع بين البريطانيين والفرنسيين على سوريا ولبنان، وبالتالي أستطاع مجيد أرسلان من أستغلال تلك الظروف وتجيرها لصالح القضية اللبنانية، وليتمكن هو ومن معه من رجالات لبنان من تحقيق الاستغلال الذي لولاه لما تحقق.

الكلمات المفتاحية: مجيد ارسلان، بيشامون، الدستور.

Positon De Majid Tawfik Arslan De Alcrise An 1943

Majed Kamel Abdullah Dr. Jabbar Darwish Jassim Al-Shammari

Mustansiriyah University, College of Education, Department of History

Abstract

The subject of the Lebanese political crisis of 1943 is one of the most important topics in historical studies because of the impact of this crisis on the contemporary history of Lebanon as it contributed effectively and distinctly in drawing the picture of the Lebanese political map. Lebanon's history

It is known that there are a number of internal and external factors that contributed to feeding it, including the nature of the sectarian, ethnic and sectarian composition of Lebanon, and the nature of competition and conflict between the British and the French over Syria and Lebanon. From the realization of the exploitation that would not have been achieved without it.

keywords: Majid Arslan, Bichamoun, Al-Dustour.

المقدمة

من المعلوم ان لبنان قد شهد ومنذ نشوئه مجموعة من الاحداث والمتغيرات السياسية المهمة والتي كادت ان تعصف بمستقبل البلاد السياسي، ونظرا لما يتمتع به لبنان من موقع جغرافي مميز في وسط الوطن العربي جعله محط انظار المصالح الاستعمارية،اذ اصبح لبنان دائرة للصراع والنفوذ الاجنبي وخصوصا بين بريطانيا وفرنسا اللتان حولتا الضغط الواحدة على الاخرى للظفر به،

وعلى هذا الاساس، فقد شهد تاريخ لبنان بروز شخصيات عدة ومنهم الامير مجيد ارسلان الذي كان له تأثيرا كبيرا على مجمل الواقع السياسي والاجتماعي، اذ ترك بصمات على الواقع السياسي اللبناني فأسهم بشكل فاعل خلال ازمة عام ١٩٤٣ استنادا الى

المواقف والمحطات المهمة خلال تلك المدة، كانت المحصلة النهائية لتلك الازمة هو حصول لبنان على الاستقلال الوطني الذي تحقق بفضل المواقف الوطنية المسؤلة للامير مجيد ارسلان ورفاقه في تلك المرحلة الحساسة من تاريخ لبنان.

أعتمد البحث على مصادر متنوعة تأتي في محاضر مجلس النواب اللبناني، فضلا عن الرسائل والاطاريح الجامعية، والكتب العربية والمعربة، وكذلك الصحف اللبنانية والعربية والتي أحتوت على معلومات مستفيضة وواسعة وسجل للاحداث بشكل يومي رافقت تلك الازمة،

موقف مجيد ارسلان من أزمة عام ١٩٤٣

كان أمراً بديهياً، بعد أن عادت الحياة السياسية إلى لبنان عام ١٩٤٣ إلى سابق نشاطها، ان يعود خصوم الأمس لينظموا صفوفهم ضمن كتلتين سياسيتين، الكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري ومن معه من أعضاء الكتلة وفي مقدمتهم الأمير مجيد أرسلان بعد أن وطدت علاقاتها مع بريطانيا، والكتلة الوطنية بزعامة إميل أده التي ارتبطت بفرنسا، ونشطت الكتلة الدستورية من خلال عدة اجتماعات قبل الانتخابات المزمع أجراؤها في أيلول ١٩٤٣، كان أخرها في منزل بشارة الخوري[١] حضره مجيد أرسلان[٢].

ترشح في هذه الدورة من جبل لبنان تسع وعشرين مرشحا من الموارنة، وثلاث مرشحين عن الطائفة السنية ومثلها عن الطائفة الشيعية، واربع مرشحين عن الروم الارثوذكس و ثلاث مرشحين عن الكاثوليك، اما الدروز فتنافس تسع مرشحين لشغل ثلاث مقاعد وهم مجيد ارسلان وكمال جنبلاط[٣] وعلي مزهر ومعضاد معضاد وعزت جنبلاط و بهيج تقي الدين وجميل تلحوق وقحطان حماده و فرحان العماد في المجلس النيابي[٤]، وقد أجريت الانتخابات النيابية على دورتين الاولى في التاسع والعشرين من شهر أب والثانية في الخامس من أيلول من عام ١٩٤٣[٥]، ومن الجدير بالذكر ان النائب كمال جنبلاط كان قد إنظم الى الكتلة الوطنية وحصل على ٢٢٦٦٣ صوتاً، اما مجيد أرسلان فكان من ضمن الكتلة الدستورية ونال على ١٥١٦٤صوتاً وفاز ايضاً في الكتلة الدستورية كل من بشارة الخوري وإميل لحود وخليل أبو جوده وفريد الخازن وسليم تقلا وديع نعيم و فؤاد الخوري واخيراً عبد الكريم الحجار[٦].

أعلنت نتائج الانتخابات في السادس من أيلول عام ١٩٤٣، والتي جرت تحت إشراف لبناني، فرنسي، بريطاني[٧]، فأسفرت عن تفوق العناصر الوطنية المعادية لفرنسا مع أقلية موالية للفرنسيين[٨]، فعد فوز الدستوريين في لبنان أنتصاراً للحركة الوطنية المنادية بالحرية والاستقلال وضربة شديدة للنفوذ الفرنسي في البلاد، أذ أشار بشارة الخوري إلى نتائج الانتخابات بقوله " **كانت مرضية للاستقلاليين في جميع مناطق البلاد سوى منطقة جبل لبنان**"[٩].

لعلنا لا نعدو حقيقة الأمر أن الأنتخابات أفرزت كتلة وطنية رافضة للهيمنة الفرنسية، كما أثبتت الانتخابات أن جماهير الكتلة الدستورية هم عناصر وطنية تريد التخلص من السيطرة الاستعمارية،

وفي تلك الأثناء، أصدرت الحكومة اللبنانية المؤقتة المشرفة على الانتخابات، مرسوماً يقضي بدعوة المجلس النيابي الجديد للأنعقاد، بدورة استثنائية في الحادي والعشرين من أيلول عام١٩٤٣،لأنتخاب رئيساً له، ورئيساً للجمهورية، وبحث برنامج الحكومة الدستورية[١٠].

وفي الحادي والعشرين من أيلول عام ١٩٤٣، عقد المجلس النيابي الجديد أولى جلساته والتي عُدت أهم جلسة لأثبات الاستقلال الحقيقي للبنان[١١]، وترأسها كبير السن النائب جورج زوين[١٢]، وكان أحد أقطاب الكتلة الوطنية، فألقى خطاباً في المجلس دعا فيه إلى العمل لتعزيز استقلال لبنان والكف عن المنافسات والمشاحنات الكلامية والتركيز على خدمة الشعب[١٣].

وطبقا لأحكام الدستور، باشر المجلس النيابي الجديد بانتخاب رئيساً له، اذ حضر الجلسة (٤٧) نائباً من اصل (٥٥) وتغيب ثمان نواب عنها[١٤]، فأنتخب صبري حماده [١٥]، رئيسا للمجلس وحصل على ٣٩ صوتاً من أصل ٤٧ صوتاً، وتعهد في خطابه أن يكون لجميع النواب صادقاً وميزاناً بين مختلف الأحزاب ومراعياً لنصوص القوانين والأنظمة وحريصاً على تطبيقاتها والتوجه بكل تفاني وأخلاص لخدمة الوطن [١٦].

ومن جانب آخر، ووفقاً للدستور اللبناني جرت انتخابات رئاسة الجمهورية من قبل المجلس النيابي في الحادي والعشرين من شهر أيلول ١٩٤٣، وانتهت بانتخاب بشارة الخوري بأغلبية (٤٤) صوتاً من أصل(٤٧) بعد أن وجدت ثلاث ورقات فارغة، أذ صوت مجيد أرسلان لرئيس الكتلة الدستورية، فأعلن رئيس المجلس عن فوز بشارة الخوري في الانتخابات الرئاسية وأعلانه رئيساً للجمهورية اللبنانية رسمياً [١٧].

وفي الخامس والعشرين من أيلول عام ١٩٤٣ اصدر رئيس الجمهورية بشارة الخوري مرسوماً بتكليف رياض الصلح[١٨]، رئيساً للوزارء[١٩]، واعلنت حكومة رياض الصلح هدفها الاول الاستقلال التام، فسميت بحكومة الاستقلال، وكان الأمير مجيد أرسلان قد شغل فيها وزيراً للدفاع والزراعة والصحة[٢٠]،كما اشتركت جميع الطوائف اللبنانية الرئيسية في تأليف الوزارة وعلى هذا الاساس، أبدى العديد من السياسيين اللبنانيين الترحيب بفكرة أشتراك الطوائف المسيحية والإسلامية اشتراكاً تاماً في تقرير مصيرها، أذ وصفت هذه الوزارة بأنها أول وزارة دستورية في لبنان[٢١]، وألقى رياض الصلح رئيس الوزراء بيان حكومته الوزاري والذي أسهم مجيد أرسلان في أعداد صياغته[٢٢]، أمام مجلس النواب في جلسته الثالثة المنعقدة في السابع من تشرين الاول١٩٤٣، مبيناً سياسة حكومته الداخلية والخارجية[٢٣]، وأعلن عن عزم حكومته تعديل الدستور واستخدام اللغة العربية في المخاطبات الرسمية، وكل ما يؤمن إستقلال لبنان، وفي اثناء ألقاء كلمة رئيس الحكومة، قاطعه أحد النواب الحاضرين وطالب بتأجيل الجلسة بعد أن تهكم على الحكومة وبيانها الوزاري، الأمر الذي أغضب الأمير مجيد ودفعه إلى القيام من المكان المخصص لمقاعد الحكومة، وأخذ يهدد النائب ويتوعده، على اثرها تدخل رئيس الوزراء فهدأ الأمير مجيد[٢٤]،عارضت فرنسا البيان الوزاري للحكومة وعدته تجاوزاً على حقها، كما أعلن بشارة الخوري في كلمة له في مجلس النواب، عن الميثاق الوطني، معبراً عن تطلع دولة لبنان بأن يكون لها كاملة السيادة على أرضها، وان يكون مع الدول العربية اخاً وصديقاً وجاراً اميناً وتجمعهم روابط الود والاخلاص، وأكد الخوري في الميثاق الوطني على مبدئين، الاول: أن يتخلى المسيحيون بكافة فئاتهم عن فكرة طلبهم بالبقاء على الانتداب الفرنسي، والثاني: أن يتخلى المسلمون بكافة مذاهبهم عن فكرة إنضمام اي جزء من لبنان الى سوريا، والاعتراف بعروبة دولة لبنان مع الحفاظ على كيانه واستقلاله بعيدا عن تدخلات اي سياسة عربية[٢٥]،وسئلُ الأمير مجيد في أحد المناسبات الوطنية من قبل مسؤول رفيع المستوى من خارج لبنان" **ما هذا الذي تسمونه الميثاق، تتغنون به، ماذا يعني؟**" فأجابهُ الأمير مجيد " **الميثاق يعني: بطلوا المسيحيين يغنوا فرنسا ام الدنيا عموم، وبطلوا المسلمين يغنوا انت سوريا بلادي وصرنا نغني كلنا للوطن**" [٢٦]، وقد عد ذلك الميثاق شكلا جديداً من أشكال الأتفاق السياسي القائم على أسس الديمقراطية التوافقية، والتي كانت قاعدته في تقسيم الحقائب الوزارية على أُسس طائفية[٢٧]، يبدو من ذلك سيادة النظام العرفي في الميثاق الوطني على النظام الدستوري إلا أنه عد أفضل المتاح في تلك المرحلة من تاريخ لبنان.

ومن جانب آخر، أصدر رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح في يوم السابع من تشرين الأول ١٩٤٣، بياناً أعلن فيه تمسكه بأستقلال لبنان شأنه في ذلك شأن بقية البلدان العربية المستقلة الأخرى وأصر على ضرورة أجراء تعديلات على الدستور[٢٨]، ألا ان اللجنة الفرنسية عارضت أجراء أي تعديل في الدستور، الأمر الذي دفع الحكومة اللبنانية الى تقديم طلب الى السلطات الفرنسية في أواخر تشرين الاول من العام نفسه، تضمن تحويل المندوبية الفرنسية في لبنان الى هيئة دبلوماسية مدنية، وأستخدمت الحكومة اللبنانية في وقتها كلمة السفير لمخاطبة (جان هللو) بدلاً من لقب المفوض السامي[٢٩]، تأكيداً على اصرارها على مواصلة نهجها من أجل تحقيق الأستقلال الكامل للبنان.

فبدأت الحكومة اللبنانية المحادثات مع المفوض الفرنسي هللو، لوضع حد نهائي للأنتداب على لبنان، مطالبين فرنسا بتسليم الإدارات العامة وتحويل المفوضية إلى هيئة دبلوماسية، وأعلنت نيتها بتعديل الدستور بما يتماشى وعهد الاستقلال والدستور اللبناني[٣٠]، إلّا ان تلك المحادثات لم تسفر عن أي اتفاق، على إثرها طلب هللو من رئيس الحكومة رياض الصلح، امهاله عشرة أيام او اكثر ريثما يسافر الى الجزائر، اذ مقر رئاسة الحكومة الفرنسية هناك، ومقر أقامة شارل ديغول ليتسنى له أن يتباحث معه على ما يرضى به جميع الأطراف حسب ادعاؤه، واثناء غياب هللو عهد بجميع صلاحياته الى شاتينيو (CHATAIGNECAU)، وبعد أن شاور المفوض الفرنسي هللو حكومته في الجزائر أعلن عن رفضة لطلب الحكومة اللبنانية، وأن حكومته لن ترضى بان

يكون هناك تغيير في الدستور من طرف واحد[٣١]، وهذا الموقف جعل من المجلس النيابي اللبناني يأخذ قراراً بالإجماع، بتعديل ما في الدستور كل ما يخص الأنتداب، والتأكيد على استقلال البلاد، وإلغاء القرار الفرنسي الذي جعل من اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية الثانية في البلاد، وفي الجلسة النيابية المنعقدة في الثامن من تشرين الثاني ١٩٤٣، تمت مناقشة قانون تغيير هذه البنود في الدستور اللبناني، وحضر الجلسة (٥٢) نائباً من اصل (٥٥) الذين أصروا على مناقشة القانون، للتخلص من قيود الاستعمار الفرنسي، وتم التصويت على القانون وحظي بموافقة (٤٧) صوتاً من اصل (٥٥)، وكان مجيد أرسلان من ضمن النواب المصوتين على تغيير الدستور اللبناني[٣٢].

بعث هلّلو في التاسع من تشرين الثاني ١٩٤٣، كتاباً الى رئيس الحكومة رياض الصلح، أكد فيه على ان الحكومة اللبنانية خالفت بقرارها الاخير على ما نص عليه الانتداب، فجاء رد الحكومة اللبنانية بأنها تعد الانتداب أنتهى مع نهاية منظمة عصبة الامم بعد الحرب العالمية الثانية، واكدت الحكومة اللبنانية موقفها السابق، من خلال طلب تحويل ادارة المفوض السامي الى سفارة مدنية، وخاطبة الحكومة الجنرال هللو بعبارة سفير بدلاً عن عبارة المفوض السامي[٣٣]، الامر الذي دفع بهللو الى اصدار امر في العاشر من تشرين الثاني١٩٤٣، القاضيً بتعليق العمل بالدستور وتعطيل الحياة النيابية، وتم تنصيب إميل اده[٣٤] رئيساً للجمهورية اللبنانية[٣٥]، وأعطى الأوامر إلى كل من البحرية الفرنسية والقوات السنغالية في ليلة الحادي عشر، مداهمة بيوت الزعماء اللبنانيين،فاقتحمت مجموعة من الجنود السنغاليون المدججين بالسلاح قصر رئيس الجمهورية اللبنانية بشارة الخوري، وتم القاء القبض عليه، وعلى رئيس الوزراء رياض الصلح، مع ثلاث وزراء حكومته الاخرين وهم: سليم تقلا، كميل شمعون، عادل عسيران[٣٦]، وبعد ذلك تم القاء القبض على النائب عبد الحميد كرامي[٣٧]،واستثنى من الأعتقال وزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان خوفاً من ثورة انصاره الدروز، وأعاده الى الأذهان الثورة السورية الكبرى، ورئيس المجلس صبري حمادة، ووزير العدل حبيب أبو شهلا[٣٨]، ويبدو أن عدم إعتقال الأخرين للأعتماد عليهم في ادارة البلاد مع إميل اده في الحكومة المخطط له ترأسها[٣٩] وقامت السلطات الفرنسية بأرسالهم جميعاً الى قلعة راشيا[٤٠].

أما مجيد أرسلان و حبيب أبو شهلا فما أن سمعا بخبر الأعتقال، حتى توجها الى منزل رئيس الجمهورية بشارة الخوري، للأطمئنان على زوجة الرئيس ثم تبعهما رئيس المجلس النيابي صبري حماده وبعد الأطمئنان على وضع الأسرة، أجتمع صبري حماده ومجيد أرسلان وحبيب أبو شهلا في إحدى غرف المنزل واتخذوا قراراً بأستمرار الهيئة التشريعية والتنفيذية في عملها، وعلى أن يقوم مجلس الوزراء بمهام عمل رئيس الجمهورية المعتقل وفقا للمادة (٦٢) من الدستور اللبناني[٤١]، ثم توجهوا الى زيارة منزل السفير البريطاني سبيرس وهما في غاية الأنفعال، حيث عرض عليهم السفر الى القاهرة إلا إن الأمير مجيد ورفاقهُ رفضا، وتحدث الأمير مجيد للمفوض البريطاني "**إننا مصممون على المقاومة أما الأستشهاد و أما الأستقلال**" وأعلن من جانبه عن أستعداده لما يمتلك من نفوذ في قواعده الجماهرية للأعلان عن الثورة، إلا إن سبيرس طلب منه انتظار ما تأول اليه الأحداث [٤٢] وأصرا على البقاء في لبنان [٤٣]، وبعد مقابلتهما له توجها الى قصر الرئاسة ودخل الأمير مجيد أرسلان وحبيب أبو شهلا وكان يحيط بهم المتظاهرون وهم يهتفون بحياة المعتقلين، وما أن وصلا حتى أطلا من شرفة القصر لتحية المتظاهرين ودعوهم الى التمسك برئيس البلاد ومجلسها النيابي وحكومتها الشرعية، كان الأمر يتطلب ضرورة الخروج من بيروت، وكان المرجح الذهاب الى الباروك حيث كان مجيد أرسلان قد أعلن الثورة هناك عام ١٩٣٧، او الذهاب إلى بيت الدين، إلّا إنها تقع بعيدة عن بيروت وفي هذه الأثناء ترجل مجيد أرسلان مع صبري حماده وحبيب أبو شهلا وخليل تقي الدين للتشاور في هذه الاثناء لمح مجيد أرسلان مفرزة للدرك الفرنسي فأحس بالخطر فكانت وجهتهم قرية عين عنوب ثم وصلوا الى ضيق يقودهم الى بشامون[٤٤]، اذ قام أحد أنصار مجيد أرسلان بإستضافتهم وكانت بشامون من أهم قواعد الأمارة الأرسلانية، وهي من الناحية العسكرية تقع عند مدخل واحد من جهة عين عنوب وان الدبابات الفرنسية مضطرة أن تسلك هذا الطريق ومن السهل مواجهتها والتصدي لها، فضلا عن ذلك قرب بشامون من بيروت حيث التواجد الدبلوماسي فيها[٤٥]، وكان الفرنسيون قد قطعوا الطريق بين لبنان وسوريا الى جانب كونها منطقه وعره يستطيع الثوار الأختباء فيها، فضلا عن أنها محصنة تحصينا طبيعيا وبشريا إذ تحيط بها الأحراش والأدغال من كل جانب[٤٦]، وما أن علم بوجودهم وجهاء البلدة حتى أحاطوا بهم وغمروهم بالكرم والضيافة، وبعد معرفة مطاردة الفرنسيين لهم هب الفتيان

حاملين السلاح يبرق في عيونهم بريق القوة والباس[٤٧]، يقول مجيد أرسلان "**عندما وصلنا الى بشامون طرحنا الصوت فلبى ندائنا الوف الرجال الذين شكلوا قوة مقاومة نواتها خمسمائة مزودون بالبنادق والذخيرة وكان هناك اكثر من الفين من الرجال المدربين تدريبا حسنا، والذين كنا ننتظر وصول الاسلحة لهم، وبهذا لم تكن بشامون مقرا للحكومة فقط انما رمزا للمقاومة والاستقلال**"[٤٨].

وعلى صعيداً اخر، واصل المجلس النيابي اعمالهُ بالرغم من التدابير التي أقدمت عليها السلطة الفرنسية، بأستخدام قواتها العسكرية التي أحاطت المكان فعقد المجلس النيابي اجتماعاً لهُ، في الحادي عشر من تشرين الثاني بحضور سبعة نواب [٤٩]، فقرر النواب المجتمعين تعديل المادة الخامسة من الدستور المتضمنة تغير العلم اللبناني وتجريدهُ من الالوان الفرنسية [٥٠].

وفي الثاني عشر من تشرين الثاني عقد رئيس المجلس صبري حماده، مع بعض أعضاء مجلس النواب اجتماعاً خارج بيروت، بعد أن تيقنوا من إستحالة الوصول الى بناية المجلس النيابي بسب الأجراءات المتخذة من قبل سلطات الأنتداب الفرنسي، وتم الأجتماع في دار صائب سلام،[٥١] وأتخذت في هذه الجلسة التي كانت بحضور (٣٨) نائباً وهم يمثلون الاغلبية القرارات الاتية **(إعتبار الدستور قائماً، منح الثقة للحكومة المؤلفة من الأستاذين حبيب أبو شهلا والأمير مجيد أرسلان، واعتبارهما يؤلفان مجلس الوزراء يقوم مقام رئيس الجمهورية، وذلك عملا بالدستور،كما أعتبرت الحكومة التي يرأسها اميل ادة باطلة، وكل قرار او قانون أو مرسوم أو تدبير تتخذهُ باطلاً لا يعتد به،فوض المجلس النيابي الحكومة تفويضاً تاماً مطلقاً بأتخاذ جميع التدابير والقيام بجميع المساعي والمخابرات في سبيل عودة الحياة *الدستورية* والمعتقلين الى لبنان)**[٥٢]، وأيد الشعب اللبناني الحكومة الشرعية مستنكراً العمل الأجرامي بحق رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة، وقد وقفت بريطانيا، وبعض الدول العربية، مع لبنان في الأزمة ومنها مصر والعراق متمثلا بالقائم بالأعمال العراقي هناك، والذي قام بتوجيه النصح للرئيس صبري حماده ومجيد أرسلان و حبيب أبو شهلا بعدم بقائهم في بيروت، لأن بقائهم يعرضهم للخطر، لما يمتلك من معلومات عن نية رجال الأمن العام الفرنسي من أنهم جادون في ملاحقتهم الظفر بهم[٥٣]، أجمعوا الحاضرين في المطالبة بإطلاق سراح رئيس الجمهورية وجميع المعتقلين[٥٤]، وكانت ردة فعل الشعب اللبناني قوية وعفوية إذ عم الأضراب العام الأراضي اللبنانية كافة، وعمت التجمعات الغاضبة جميع المدن والقرى اللبنانية، وتناست الأحزاب اللبنانية ومنها حزب الكتائب[٥٥]،واتفقت جميعها على تنظيم الأضراب والتظاهرات وتقديم الدعم لحكومة بشامون[٥٦] ولم يستطع الرئيس اللبناني اميل أده او حكومة الأنتداب بعد صدور بلاغ الحكومة من الحكومة الشرعية المتخذة بتاريخ الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٤٣ الى المأمورين والموظفين بعدم التعاون مع حكومة اميل أدة كونها حكومة غير شرعية لأنها غير منبثقة عن الامة وعينت بطريقة غير دستورية [٥٧]،

ومن المهم أن نشير، الى إقدام القادة الثلاث على تشكيل نواة الحرس الوطني بعد ان نظموا صفوف المتطوعين في فرق عسكرية ساعدهم على ذلك مجموعة من الشباب المؤمنين بالأستقلال يأتي في مقدمتهم أديب البعيني و منير تقي الدين و نعيم مغبغب [٥٨]، وقد حرص الأمير مجيد أرسلان على أن يكون الحرس الوطني جيش دفاع لا جيش هجوم معللا في ذلك من ان حكومته لاتريد مهاجمة أحد او الاعتداء عليه وكان يردد المقولة دائما " **إن هذه الحكومة ليست عصابة بل يجب أن تظهر أمام العالم انها صاحبة الحق في النزاع وليست مغتصبة** "[٥٩]،

لذلك ردت إحدى الصحف الفرنسية للموالية لحكومة ديغول متهكمة على وزير الدفاع الأمير مجيد قائلة:" **الأمير الدرزي الهمام يبني لنفسه في بشامون خط ماجينو الجديد**"[٦٠]

ومن جهة أُخرى، أتخذت حكومة بشامون مستشارين أحدهما مدني وهو خليل تقي الدين مدير عام مجلس النواب وكانت مهمته تقديم الأستشارات السياسية والأخر عسكري وهو فوزي الطرابلسي وتم تعينه قائداً لقوى الامن الداخلي بموجب المرسوم (٢– ح) في الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٤٣، حيث أُنيطت لهُ وظيفة أصدار الأوامر والتواصل بين قوى الأمن في بيروت وبين الحكومة في بشامون [٦١] ، وكان الأمير مجيد أرسلان قد تولى بعد أن أستقرت الحكومة المؤقتة في بشامون القيادة العامة وقد دأب مع بقية اركان الحكومة الممثلة بالرئيس حبيب أبو شهلا على التعاون في تنظيم الحرس الوطني [٦٢]، كانت الحكومة الوطنية امتدادا للشرعية، وبعد أن عملت على الصعيد العسكري بتنظيم المقاومة المسلحة، كانت قد عملت على الصعيد السياسي بأصدار

مجموعة بلاغات في مسعى منها على حصر مرجعية شؤون الدولة بيدها ومنها بلاغاً صادراً الى الموظفين ان يمتنعوا عن ممارسة اعمالهم، أما البلاغ الآخر موجها الى المدير العام لمصرف سوريا ولبنان وأمين صندوق الخزانة اللبنانية بعدم الانصياع الى الاوامر الصادرة عن حكومة اميل أدة بعدم دفع أي مبلغ الا بامراً صادراً منها (٦٣)

ومن المهم أن نشير، إلى اقدام مجموعة من الجنود الفرنسيين في مساء الخامس والسادس عشر من تشرين الثاني ١٩٤٣ وقيامهم بشن هجمات متتالية على مقر الحكومة في بشامون تصدى لها رجال الحرس الوطني، إذ كان الأمير مجيد أرسلان يأمر جنوده عدم التمركز في مكان ثابت لتمويه الفرنسين عن اعداد الحرس الوطني والظن بأنهم اعدادهم كثيرة (٦٤) ،

وفي السابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ أصدر وزير الدفاع مجيد أرسلان البيان الحربي رقم واحد وجاء فيه: "**هاجمت قوات فرنسية مسلحة مركز الحكومة الشرعية في بشامون مساء الأثنين في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٣ فردتها وحدات الحرس الوطني دون خسائر في النفوس، وفي صباح اليوم الثاني شنت القوات المصفحة الفرنسية هجوما عنيفا على المراكز المذكورة فردت على اعقابها اربع مرات متوالية حتى الساعة الثالثة بعد الظهر وسقط بعض القتلى والجرحى من الجنود السنغاليين وفقدنا شهيداً واحداً يدعى سعيد فخر الدين من عين عنوب**" (٦٥)، لينظم الى قافلة الشهداء الذين سقطوا في كل من بيروت وطرابلس وصيدا (٦٦)،

وعلى ما يبدو، ان فرنسا في الوقت الذي صعدت من عملياتها العسكرية التي لم يكتب لها النجاح في اختراق حصون بشامون، فأنها فتحت قنوات الاتصال الدبلوماسية بحكومة بشامون عندما أوفدت بيار بار (Pierre Bar) معاون مندوب المفوض السامي في السراية اللبنانية، وبعد فشل بيار في المفاوضات التي اجريت بين الطرفين، أوفدت فرنسا مفاوض آخر هو الجنرال روجيه (Rogeh) وأيضاً فشل في مهمته بسبب إصرار حكومة بشامون على عودة المعتقلين وأعادة العمل بالدستور (٦٧)

ومن هذا المنطلق، وأمام تطور الاحداث اوفدت اللجنة الوطنية في الجزائر الجنرال كاترو في الثامن عشر من تشرين الثاني١٩٤٣، لتدارس الاوضاع عن كثب، فالتقى فور وصوله برئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس حكومته للتفاوض معهم وأبلغ الخوري بانه مكلف من ديغول لحل الازمة، وان له مطلبين تمثل الاول: بالحكومة اللبنانية مبينا ان حكومته ترى انه من الضروري اقالتها، والثاني: يتعلق بمجلس النواب الذي أصبح من وجهة نظر حكومته بات من الضروري حله وانتخاب مجلس غيره (٦٨)،

رفض بشارة الخوري هذين المطلبين، وكان رده انهُ مع موقف الحكومة اللبنانية ومجلس النواب في التدابير التي اقدموا عليها "،.. **فأما أن نخرج جميعا من قلعة راشيا كما دخلناها، وأما أن أرجع إلى الأعتقال مع رفاقي،...**" وأشترط إعادة الحياة الدستورية واستقلال البلاد وحريته(٦٩) ،

ومهما أختلفت الدوافع والمقاصد، كانت بريطانيا تتابع بحذر وترقب تطورات الأزمة الفرنسية – اللبنانية، وعلى أثرها أوفدت في التاسع عشر من تشرين الثاني عام١٩٤٣ إلى بيروت وزير الدولة البريطاني ريتشارد كايزي (Richard Casey) وأجتمع فور وصوله بالجنرال كاترو وسلم كايزي انذارا من بريطانيا يتضمن، الأسراع في حل الأزمة اللبنانية واطلاق سراح المعتقلين خلال فترة أقصاها ثلاثة أيام(٧٠)، وإلا فأن بريطانيا ستقدم مضطرة الى الأفراج عن المعتقلين واعادتهم الى مناصبهم (٧١)،

يبدوا مما سبق ان بريطانيا في موقفها هذا ارادت اشعار اللبنانين بانها تقف الى جانبهم إلا إنها في حقيقة الأمر كان المحرك لسياستها هي مصالحها ونفوذها في المنطقة بشكل عام ولبنان بشكل خاص.

وفي التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٤٣، أعلنت الحكومة برئاسة مجيد أرسلان وحبيب ابي شهلا من مقرها في بشامون، أن الحكومة اللبنانية مستمرة في جهادها وتؤيدها أبناء الأمة من مختلف الطبقات والطوائف، حتى تحقيق أماني الشعب كاملة وتنحصر الأماني اولاً: اطلاق سراح المعتقلين جميعاً وثانياً: عودة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وانعقاد جلسات مجلس النواب بحضور الرئيس المنتخب مع عودة الحياة الدستورية كاملة، قام مجيد أرسلان بممارسة مهامه كوزير للدفاع، من خلال قيادته للمجاميع المتطوعة التي وصلت الى بشامون من مختلف المدن، وكان القائد العام لقوات الحرس الوطني اللبناني، وأشرف بنفسه على تدريب المتطوعين وحفر الخنادق الدفاعية وتوزيع الكمائن(٧٢).

وعلى ما يبدو، أن الأزمة اللبنانية أسهمت بطريقة أو أُخرى في توحيد اللبنانين حكومة وشعباً، بوجه السلطة المنتدبة، وخير مثال على ذلك التظاهرات التي سادت أغلب المدن اللبنانية والدعم الذي لاقته حكومة بشامون، كما يتضح أيضاً من خلال ما أقدم عليه شباب الكتائب وغيرهم من خلال تسليمهم العلم اللبناني الى الرئيس حبيب أبو شهلا في الحادي والعشرون من تشرين الثاني عام ١٩٤٣[٧٣]، والذي سلمه بدوره الى الأمير مجيد أرسلان بوصفه وزيراً للدفاع والقائد العام للحرس الوطني قائلاً لهُ: "**اضع في عهدتك علم لبنان الجديد وأطلب اليك أن تُدافع عنهُ وتحميه**"، عندها ركع الأمير مجيد أرسلان وقبل العلم اللبناني وهو يقول "**أُقسم ان اذود عنه بدمي وابذل في سبيله حياتي**"[٧٤].

وأمام احتجاج الشعب وصمود رجال الحكومة، تم اطلاق سراح المعتقلين في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٣، اذ أتخذ المندوب الفرنسي الجديد أيف شاشتينو الذي جاء بديلاً عن هللو، الغاء القرار الخاص بحل المجلس والغاء الدستور[٧٥]، وبعودة المعتقلين غسلت لبنان الاهانة التي لحقت بكرامتها الوطنية[٧٦]، وعلى الرغم من اطلاق سراح المعتقلين بقي الأمير مجيد أرسلان في بشامون، يتابع شؤون الثوار فأرسل لهُ رئيس الجمهورية بشار الخوري في الرابع والعشرين سيارتهُ [٧٧]، و يصف بشارة الخوري لحظة قدوم مجيد ارسلان الى بيروت بالقول:" **كانت ساحة الشهداء تعج بالجماهير المحتشدة وفجأة اندفعت كأنها السيل لملاقاة مجيد أرسلان، وقد وصل بمظهر حربي بسلاحه الكامل، ترجل مجيد ارسلان والوزراء وجميع من كان معهم، وعانقا الرئيسان الخوري والصلح مجيد أرسلان وحيوه على موقفه الوطني الشجاع، واما مجيد ارسلان فقد خلع عدته الحربية ووضعها تحت تصرف رئيس الجمهورية**"[٧٨].

يتضح مما سبق، أن الامير مجيد كان له دور مميز أثناء الازمة اللبنانية ١٩٤٣، وعليه فقد أتخذ موقفا وطنيا مشرفا في سبيل تحقيق الاستقلال الناجز، كما يبدو أيضا أن مجيد أرسلان أختار القدر لنفسه أن يكون في مقدمة المدافعين عن حكومة بشامون، فضلاً عن أنهُ كان أحد أعمدة الوزارة الاستقلالية الاولى والتي نالت الاعتراف الصريح من البلاد العربية والاقليمية والدولية، ولانبالغ أذا قلنا في لجوء مجيد الى قواعدة الجماهيرية منحه ثقلاً سياسياً كبيراً ومؤثراً، كما يبدوا واضحاً وجلياً أن مجيد أرسلان ورفاقهُ استغلوا التنافس الفرنسي البريطاني على المصالح في لبنان.

خاتمة البحث

يبدو مما سبق أن لأزمة عام١٩٤٣ أسباب ومقدمات لعل أهمها مطالبة اللبنانيين في تحقيق الأستقلال وتجاهل الفرنسيين هذا المطلب، الأمر الذي دفع بساسة لبنان ومنهم الأمير مجيد الى الأقدام على أتخاذ جملة من القرارات الهدف منها تحقيق الأستقلال رغما عن أرادة الفرنسيين الذين تنكروا لوعودهم وعهودهم، فلم يكن أمام الأمير مجيد أرسلان ورفاقه من أعلان قيام الثورة وتأليف حكومة لبنان الحر وأتخاذه لبلدة بشامون مقرا مؤقتا لتلك الحكومة بعد ان التف العديد من أنصاره وتم تسليحهم لمواجهة القوات الفرنسية التي بدورها حاولت اكثر من مرة الهجوم على مقر تلك الحكومة إلا إنها فشلت في تحقيق اهدافها بسبب المقاومة التي أبداها اللبنانيين الذين شكل بهم الأمير مجيد نواة الحرس الوطني،

كما يبدو أيضاً أن لجوء الأمير مجيد أرسلان الى قواعده الشعبية منحه ثقلاً سياسياً وعمقا تمثلياً كونه يظهر مدى إمتداد هذه القاعدة من جهة ومدى أنصياعها وطاعتها وتسييرها لرغباته من جهة أخرى، ولعل هذه القاعدة الجماهرية في أحد جوانبها تمثل الأرضية المناسبة لمجيد أرسلان في الضغط لتحقيق الهدف الذي يسعى له، وهو ما عمل عليه، وبالتالي أستطاع الحصول الى ما كان يربوا اليه وهو الاستقلال الناجز ،وبالتالي كان لمجيد ارسلان دورا مميزا اثناء تلك الازمة وعليه فقد اتخذ موقفا وطنيا مشرفا من اجل تحقيق الاستقلال المنشود والذي تحقق على يديه. كما يبدو ايضا ان مجيد ارسلان قد اختار القدر لنفسه ان يسهم عسكريا ابان تلك الازمة في الوقت الذي اسهم حبيب ابو شهلا سياسيا، فضلا عن ذلك ان الامير مجيد ارسلان كان احد اركان الوزارة الاستقلالية الاولى والتي حازت على الاعتراف الدولي والاقليمي والعربي، ولا نبالغ اذا قلنا ان تلك الازمة قد اسهمت وبشكل فاعل في توحيد اللبنانيين نحو هدف واحد وهو الاستقلال الفعلي المبني على الاعتراف الصريح به،

الهوامش

(١) بشارة الخوري: سياسي لبناني، ولد في بيروت عام ١٨٩٠، عين عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٢٦، تولى رئاسة الحكومة ثلاث مرات، أنتخب نائباً في (١٩٢٩، ١٩٣٤، ١٩٣٧) أنتخب رئيساً للجمهورية اللبنانية عام ١٩٤٣ وأستقال من منصبه عام ١٩٥٢، توفي عام ١٩٦٤. للمزيد ينظر: عدنان أسكندر أنطوان، بشارة الخوري ودوره في تاريخ لبنان حتى عام ١٩٥٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠٥.

(٢) زاهيه قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥، ص٣١٣؛ جوزيف صقر، قصة وتاريخ الحضارة العربية / لبنان، ج٢، د.م، مصر، ١٩٩٨ ص٥٦؛ علي عبد فتوني، تاريخ لبنان الطائفي، د. د، بيروت، ٢٠١٢، ص١٠٧.

(٣) كمال جنبلاط: سياسي لبناني، ولد في جبل لبنان عام ١٩١٧، سافر الى باريس عام ١٩٣٨، والتحق في جامعة السوربون،ثم عاد الى لبنان ليكمل دراسة الحقوق في الجامعة اليسوعية في بيروت عام ١٩٤٢، فاز في الانتخابات النيابية عام ١٩٤٣،ثم اصبح وزير للاقتصاد ١٩٤٦، وفي عام ١٩٤٩ اعلن عن تأسيس الحزب التقدمي الاشتراكي،اغتيل في ١٦اذار ١٩٧٧، للمزيد ينظر: عمار منهل محمد،كمال جنبلاط ودوره في السياسة الداخلية اللبنانية ١٩١٧-١٩٧٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل،٢٠١٣.

(٤) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية من حياتنا البرلمانية خفايا ومواقف ١٩٢٥- ١٩٣٢، ج٨، بيروت، ١٩٩٥، ص٣١ومابعدها.

(٥) محمد حسين زبون الساعدي، الدروز ودورهم السياسي في لبنان ١٩٤٣- ١٩٨٩، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الاداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٨، ص ٤٨.

(٦) فارس سعادة، المصدر السابق، ج٨، ص ٣٢-٤٣.

(٧) د.ع.و، ل-١١١٣/١، لبنان سياسة؛ كمال سليمان الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ط٧، دار النهار، بيروت، ١٩٩١، ص٢٣٦؛ ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، ج١، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٨١، ص١٨٨.

(٨) محمد حسين زبون الساعدي، المصدر السابق، ص ٤٨،

(٩) نقلا عن بشارة الخوري، حقائق لبنانية،ج١، منشورات أوراق لبنانية، د.ت، ص ٢٥٧،

(١٠) م. م. ن،ل، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة رقم(١) المنعقدة في ٢١ ايلول ١٩٤٣؛ الأهرام، العدد ٢١١٣٠، ١١٥ \ ٩ \ ١٩٤٣؛ علي عبد المنعم شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال الى الجلاء ١٩١٨- ١٩٤٦، دار الفارابي، بيروت،١٩٩٠، ص٢١٠.

(١١) منير تقي الدين، لبنان ماذا دهاك، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٩، ص٤٠.

(١٢) جورج زوين: سياسي لبناني، ولد في قضاء كسروان عام ١٨٧٢، انهى الثانوية في كلية اليسوعيين في بيروت، عين مديرا لقلم الترجمة عام ١٩٠٥، وفي عام ١٩٠٧ انتخب عضوا في مجلس ادارة متصرفية جبل لبنان عن قضاء كسروان، انتخب عام ١٩٢٥ نائبا عن محافظة جبل لبنان، أعيد انتخابه في دورات (١٩٤٣، ١٩٤٧، ١٩٥١)، توفي عام ١٩٥٣. للمزيد ينظر: عدنان محسن ظاهر ورياض وغنام، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم اعضاء المجلس النيابي واعضاء مجلس الادارة في متصرفية جبل لبنان ١٨٦٠- ٢٠٠٦، ط١، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٤٢.

(١٣) م. م. ن،ل، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة رقم(١) المنعقدة في ٢١ ايلول؛ الأهرام، العدد ٢١١٣٦، ٢٢ / ٩/ ١٩٤٣.

(١٤) النواب المتغيبين، ايوب ثابت واحمد الحسيني وجورج عقل واسعد البستاني وكمال جنبلاط واميل اده وجميل تلحوق وعبد الغني الخطيب، للمزيد ينظر: عداي ابراهيم مجيد حوران الجنابي، كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان ١٩٠٠-١٩٨٧، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب، جامعة الانبار، ص٣٠.

(١٥) صبري حماده: سياسي لبناني، ولد في بعلبك عام ١٩٠٢، ترأس مجلس النواب مرات عديدة، شغل عدة مناصب وزارية، عين نائباً لرئيس الوزراء، ووزير الداخلية في حكومة رياض الصلح عام ١٩٤٦، توفى عام ١٩٧٢.ينظر: كرار عبد السيد مضموم منيشد، صبري حماده واثره السياسي في لبنان ١٩٠٤-١٩٧٦، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٩،

(١٦) م. م. ن،ل، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة رقم(١) المنعقدة في ٢١ ايلول ١٩٤٣

(١٧) م. م. ن،ل، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة رقم(١) المنعقدة في ٢١ ايلول ١٩٤٣

(١٨) رياض الصلح، سياسي لبناني، ولد في مدينة صور عام ١٨٩٣، ودرس الحقوق في استانبول، انضم الى جمعية العربية الفتاة والمنتدى الادبي، نفي الصلح عن بلاده إبان الحرب العالمية الأولى، ثم عاد الى بيروت عام ١٩٣٥، أصبح رئيسا للوزراء عام ١٩٤٣، اغتيل في عام ١٩٥١ في مطار عمان. ينظر: سعد محسن عبد العبيدي، رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام ١٩٥١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠١؛ باتريك سيل، رياض الصلح، والنضال من اجل الاستقلال العربي، ترجمة: عمر سعيد الايوبي، العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٠.

(١٩) ضمت الوزارة: من رياض الصلح رئيساً للوزراء ووزيراً للمالية، وحبيب أبو شهلا نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للعدلية والمعارف، وسليم تقلا وزيراً للخارجية والأشغال العامة، وكميل شمعون وزيراً للداخلية والبرق والبريد، ومجيدا أرسلان وزيراً للدفاع ووزيراً للزراعة ووزيراً للصحة العامه، وعادل عسيران وزيراً للتموين والتجارة والصناعة. ينظر: د.ك. و، م/٣١١/٢٦٤٨، الانتخابات اللبنانية، كتاب وزارة الخارجية المرقم ش/٢٣٣/٢٣٣/٨٣٢١/٨/٢٣٣، ١٩٤٣/٩/٢٩، و٣٩، ص٦١.

(٢٠) منير تقي الدين، ولادة الاستقلال، ط١، دار العلم للملايين، بيروت،١٩٥٣، ص٣٣؛ عداي ابراهيم مجيد حوران الجنابي،المصدر السابق، ص٣١.

(٢١) جاسم محمد خضير الجبوري، مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣ – ١٩٧٥، دراسة تاريخية وثائقية، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الآداب،جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص ١٤٧؛ سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، دار النهار، بيروت، ١٩٦٨، ص١٠٠.

(٢٢) مقابلة شخصية اجراها الباحث مع المستشار السياسي السابق للامير طلال ارسلان الدكتور سليم سهيل حمادة بيروت، ١٣ تشرين الثاني ٢٠٢٠،

(٢٣) م. م. ن،ل، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة(٣)المنعقدة في٧ تشرين الاول ١٩٤٣.

(٢٤) للمزيد عن التعديلات في الدستور ينظر: م، م،ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة رقم (٣) المنعقدة في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ الخاصة بتعديل الدستور؛ احمد زين الدين، صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة، بيروت، ١٩٩٧، ص١٠٤؛ شفيق جحا، الدستور اللبناني تاريخه – تعديله – نصه الحالي ١٩٢٦-١٩٩١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١، ص٢٤ وما بعدها،

(٢٥) محمود حسن عبد العزيز الصراف، الطائفية اللبنانية من النشأة حتى الأزمة، دار الهداية، القاهرة، د،ت،ص٦٧؛ حسان حلاق، تاريخ لبنان المعاصر١٩١٣-١٩٥٢، ط٣، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٣١.

(٢٦) نقلا عن اميل بجاني، قراءة في الميثاق، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٧٨.

(٢٧) الانوار، العدد ٥٠٤٤، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤؛ فهد عباس سليمان،موقف بريطانيامن الازمة السياسية في لبنان تشرين الثاني ١٩٤٣، (مجله) أداب الفراهيدي، العدد ١٦، أيلول ٢٠١٣،ص٤٢٥ ،

(٢٨) الزمان (جريدة)، بيروت، العدد ١٨٦٠،٢١ تشرين الثاني ١٩٤٣.

(٢٩) د.ع. و، ل –٣ / ١٣٠٢، لبنان– علاقات خارجية؛علي عبد المنعم شعيب، المصدر السابق، ص٢١١؛ صالح جعيول جويعد السراي، فرنسا ولبنان دراسة تاريخية في تاريخ العلاقات السياسية ١٩٣٦-١٩٤٦، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٧، ص١٠٨ومابعدها.

(٣٠) مسعود ظاهر، لبنان الأستقلال، الصيغة والميثاق، ط٢، دار المطبوعات الشرقية، بيروت، ١٩٨٤، ص٣٠.

(٣١) سعد محسن عبد العبيدي،المصدر السابق،ص٦٠

(٣٢) م، م،ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة رقم (٣) المنعقدة في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ الخاصة بتعديل الدستور؛ احمد زين الدين، المصدر السابق، ص ١٠٤.

(٣٣)علي عبد المنعم شعيب، تاريخ لبنان، المصدر السابق، ص٢١١؛ صالح جعيول جويعد السراي، المصدر السابق، ص١٠٨-١٠٩.

(٣٤) إميل إده: سياسي لبناني، ولد في دير القمر عام ١٩٠٠، عرف بميوله للفرنسيين، أصبح رئيسا للجمهورية اللبنانية عام ١٩٣٦- ١٩٣٩، كما عين عام ١٩٤٣ من قبل الفرنسيين كرئيس للجمهورية ، توفي عام ١٩٤٩. للمزيد ينظر: ياسر حمد خليفة ضايع المحلاوي، اميل اده ودوره السياسي في لبنان حتى عام ١٩٤٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الانبار، ٢٠١٤.

(٣٥) كميل شمعون، مراحل الاستقلال، مطابع الف ليلة وليلة، بيروت، ١٩٤٩، ص ٩،

(٣٦)عادل عسيران: سياسي لبناني ولد عام ١٩٠٥، درس وتخرج من الجامعة الامريكية في بيروت،انتخب نائبا في مجلس النواب اللبناني عام ١٩٤٣ عنجنوب لبنان،اصبح وزيرا لاول حكومة اسقلالية عام ١٩٤٣،اصبح رئيسا للمجلس النيابي للسنوات ١٩٥٣-١٩٥٧-١٩٥٨،وتولى وزارة الداخلية ١٩٦٨- ١٩٩٦،واصبح وزيرا للعدل في حكومات ١٩٧٥-١٩٧٦، توفي عام ١٩٩٨ للمزيد ينظر: خنساء خيري جبرالحسيناوي، عادل عسيران سيرته ودوره السياسي في لبنان ١٩٠٥-١٩٨٩،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية،جامعة ذي قار،٢٠١٨،

(٣٧) عبد الحميد كرامي:سياسي لبناني، ولد في طرابلس عام ١٨٩٢، عمل في منصب الافتاء في طرابلس، شارك في فعاليات مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة لعام ١٩٣٣، ١٩٣٦، انتخب في مجلس النواب عام ١٩٤٣ عن طرابلس، اصبح رئيساً للحكومة عام ١٩٤٦، توفي عام ١٩٥٠. للمزيد ينظر: عدنان ظاهر ورياض الغنام، المعجم الوزاري، المصدر السابق، ص٣١٢-٣٢٢؛ حسان الحلاق،مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة عام ١٩٣٦، دار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص٤٤.

(٣٨) حبيب أبو شهلا: سياسي لبناني، ولد في حاصبيا عام ١٩٠٢، تلقى علومه في المدرسة الانكليزية ثم في الجامعة الامريكية، أنتخب نائبا عن بيروت في الدورات الانتخابية (١٩٣٧، ١٩٤٣، ١٩٥١) كلف بوزارات عدة منها التربية الوطنية ووزارة الصحة ووزارة الاصطياف ووزارة الداخلية، ساهم بشكل فاعل في معركة الاستقلال، توفي عام ١٩٥٧. للمزيد ينظر: ظاهر محسن ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني، المصدر السابق، ص ١٨ ومابعدها،

(٣٩) محمد رضيوي فجر محمد الحميداوي، الازمة السياسية اللبنانية عام ١٩٤٣والموقف الدولي منها، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، جامعة ذي قار، ص١٠٣؛ camil choun،criseen moyen orient، paris، 1963، p، 115 ،

(٤٠) قلعة راشيا: هي قلعة قديمة تقع في الجبال اللبنانية عند سفح جبل حرمون جنوب شرق لبنان، للمزيد ينظر:حسن سيد أحمد أبو العينين، دراسات في جغرافية لبنان، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٩٦٨، ص ٥٠٨ وما بعدها،

(٤١) كرار عبد السيد مضموم منيشد،المصدر السابق،ص٨٠.

(٤٢) نقلا عن: الايدي سبيرز، الاستقلال في سوريا ولبنان، تعريب: منير البعلبكي،السلسلة السياسية السابعة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٤٧، ص ٨٣.

(٤٣) الديمقراطية، العدد ٧١، كانون الاول ٢٠١٦.

(٤٤) بشامون: قرية صغيرة تقع في قضاء عالية تبعد عن بيروت مسافة ٣٠كم، اسمها مشتق من السريانية (بت اشمون) وهو اله فينيقي، يعمل اغلب سكانها في الزراعة لها طريق عربات واحد يمتد نحو ٢ كم من قرية عينوب الى داخل بيشامون وينقطع،اطلق اسم البوغاز على مدخل المدينة لكونه ضيقا ومهيبا،تغطي غابات الزيتون مساكن قرية بيشامون ولايمكن رؤيتها

الا عند بلوغها لهذا تبدوا للناظر كانها نهاية قرى الجبل المنقطع عن العالم انذاك،للمزيد ينظر: الانوار ، العدد ٦١٢١، ١٥ كانون الاول ١٩٧٧؛ منير تقي الدين،ولادة الاستقلال، المصدر السابق، ص ١٠٥ومابعدها.

([٤٥]) مقابلة شخصية اجراها الباحث مع الامير طلال مجيد ارسلان، بيروت، ١٥/ أيار/ ٢٠٢٠.

([٤٦]) مقابلة شخصية اجراها الباحث مع الاميرة زينة مجيد ارسلان، بيروت، ١٨/ تشرين الثاني/٢٠٢٠.

([٤٧]) نعيم مغبغب، نعيم مغبغب رافع علم الاستقلال و الاحداث السياسة من ١٩٢٠الى ١٩٦٠، مج الرابع، د. د، د، م، د. ت، ص٢٤٦.

([٤٨]) نقلا عن: الياس عبود، أوراق مضيئه للامير الفارس، قاهر أتفاقية سايكس– بيكو (مجيد بن توفيق أرسلان على خطى الاسلاف المجاهدين)، د.م بيروت، ١٩٨٤، ص١١٧.

([٤٩]) النواب هم رئيس المجلس صبري حمادة والنائب هنري فرعون وصائب سلام ورشيد بيضون ومارون كنعان ومحمد الفضل وسعدي المنلا، للمزيد ينظر: بشارة الخوري، المصدر السابق، ج ٢، ص ٦٥؛ الياس عبود،المصدر السابق، ص ٩٨.

([٥٠]) كان العلم اللبناني السابق يتألف من العلم الفرنسي وفي وسطهُ أرزة، اما العلم الجديد الذي تقرر في جلسة تشرين الثاني ١٩٤٣ فكان احمر فأبيض فأحمر اقساماً افقية تتوسط الارزة القسم الابيض بلون اخضر، وهي ترمز الى الخلود واللون الاحمر يرمز الى الدم الطاهر البريء المسفوك في سبيل الحرية والاستقلال،للمزيد ينظر: سونيا الدبس، برلمان ١٩٤٣–١٩٤٧ التكوين الطائفي البنية الاجتماعية والدور السياسي، مجلة اوراق لبنانية، العدد ١٤/١٥/١٦، ١٩٩٧–١٩٩٨ ص٢٣٥؛ منير تقي الدين، ولادة استقلال ، ص٨٨.

([٥١]) صائب سلام: سياسي لبناني ولد في بيروت في عام ١٩٠٥،درس القانون في الجامعة الامريكة في بيروت،انخب نائبا لاول مرة عن بيروت عام ١٩٤٣، اعيد انتخابه نائبا لعدة دورات (١٩٥١،١٩٦٠،١٩٦٤،١٩٦٨،١٩٧٢) استمر نائبا حتى عام ١٩٩٢، تسلم رئاسة الوزراء لستة مرات(في ايلول ١٩٥٢،نيسان ١٩٥٣، اب ١٩٦٠،ايار ١٩٦١، تشرين الاول ١٩٧٠، ايار ١٩٧٢)، توفي في عام ٢٠٠٠. للمزيد ينظر: فاضل حايف السلطاني،صائب سلام ودوره السياسي حتى عام ٢٠٠٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية،جامعة بابل،٢٠١٤.

([٥٢]) نقلا عن عدنان محسن ظاهر ورياض غنام، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني، ط١، دار بلال، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٤٧؛ منير تقي الدين، ولادة أستقلال، ص ٩٢. ملحق رقم٦).

([٥٣]) الانوار،العدد ٥٠٤٤، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤.

([٥٤]) سعد محسن عبد العبيدي، المصدر السابق، ص٦٥؛ عدنان اسكندر انطوان، المصدر السابق، ص٩٥؛ علي عبد المنعم شعيب، تاريخ لبنان، ص٢١٥.

([٥٥]) حزب الكتائب: حزب لبناني، تأسس عام ١٩٣٦برئاسة بيار الجميل على شكل فريق رياضي لكرة القدم، وكانت بداية الحزب على شكل منظمة، ومن مؤسسه الاوائل شارل الحلو، ومن أهم مبادئه: العدالة الاجتماعية والمحافظة على الكيان اللبناني ولم يعترف بالحزب رسميا الا في الثاني عشر من كانون الاول عام ١٩٤٣عقب أستقلال لبنان، ولم يتحول الى حزب سياسي بصورة رسمية الابعد عام ١٩٥٢، وكان للحزب جريدة ناطقة بأسمه تدعى (العمل) وأدى الحزب دورا رئيسا في الحرب الاهلية عام ١٩٧٥. للمزيد ينظر: حمد حسن عبدالله طرفه، حزب الكتائب اللبناني ودوره السياسي في لبنان ١٩٧٠ –١٩٩٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٢،

([٥٦]) حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣– ١٩٥٢، معهد الانماء العربي، بيروت، د.ت، ص١١٣.

([٥٧]) سامي الصلح، احتكم الى التاريخ، النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٠ ص ٦٤؛ منير تقي الدين، ولادة استقلال، المصدر السابق، ص ١٢٣.

([٥٨]) نعيم مغبغب: سياسي لبناني، ولد في القاهرة عام ١٩١١، حصل على شهادة في الحقوق من مصر، فاز في انتخابات عام ١٩٥٣، ١٩٥٧، عين وزيرا للاشغال العامة عام ١٩٥٤، يعد من المؤسسين لحزب الوطنين الاحرار الا ان اسمه لن يدون

مع الهيئة التاسيسية في وثيقة العلم والخبر للحزب قتل في الشوف بجبل لبنان في تموز ١٩٥٩ للمزيد ينظر: ضاهر وغنام، المعجم الوزاري اللبناني، ص ٣٥٨.

([٥٩]) د.ك، و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٧٢٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، تقارير المفوضية الى وزارة الخارجية المرقم س /٦/ ١٠/ ٢٠٤، في تشرين الثاني عام ١٩٤٣،و ٣٨، ص ١١؛ منير تقي الدين، ولادة الاستقلال، ص ١١٣، – ١١٥،؛ منير تقي الدين، لبنان !،. ماذا دهاك ؟ ص٨٧.

([٦٠]) نقلا عن: ايغور تيمو فيف، كمال جنبلاط الرجل والاسطورة، ترجمة: خيري الضامن، ط ٨، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٠٣

([٦١]) الانوار، العدد ٥٠٤٤، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤؛ عاطف ابو عماد، الامير مجيد أرسلان، مؤسسة التراث الدرزي، لندن، ٢٠٠٩،ص ١٢٧ وما بعدها ،

([٦٢]) الاسبوع العربي (مجلة)، بيروت،العدد ٤٣٩، تشرين الثاني ١٩٦٧،ص ١٢–١٦؛ منير تقي الدين، ولادة الاستقلال، المصدر السابق، ص ١١٣ ومابعدها.

([٦٣]) حسن أمين البعيني، الدروز في سوريا في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠– ١٩٤٣ دراسة في تاريخهم السياسي، المركز العربي للابحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣، ص٣٤٠.

([٦٤]) عدنان سعد الدين أحمد بعاصيري، على خطى المير (رفقة ٢٧عاما مع الامير مجيد أرسلان) د.م ، بيروت، ٢٠١٣، ص ١١٠؛ الديمقراطية، العدد ٧١، كانون الاول ٢٠١٦ ،

([٦٥]) نقلا عن الياس عبود، المصدر السابق، ص ٢٠٣،.

([٦٦]) نعيم المغبغب، المصدر السابق، ص ٢٢١ وما بعدها،

([٦٧]) الانوار، العدد ٥٠٤٤، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤، الياس عبود، المصدر السابق، ص ١٠٩، الديمقراطية، العدد ٧١، كانون الاول ٢٠١٦.

([٦٨]) احضر بشار الخوري في ليلة الثامن عشر من تشرين الثاني بسيارة مصفحة الى بيروت بطلب من الجنرال كاترو للتباحث معه، واعاد الكرة في اليوم التالي مع رياض الصلح في محاولة منه لبث التفرقة والايقاع بينهما، اذ كانت هذه المناورة ترمي الى فك التحالف بينهما تمهيدا لايجاد الشقاق الطائفي داخل المجتمع اللبناني، فيضمن المسؤلون الفرنسيون بقائهم في لبنان، للمزيد ينظر: بشار الخوري، ج٢، ٤٠–٤٧؛ الياس عبود،المصدر السابق، ص ١٠٩ وما بعدها.

([٦٩]) نقلا عن: بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج ٢، ص ٤٥،

([٧٠]) كان الانذار عبارة عن مذكرة حددت الساعة العاشرة من صباح بوم الاثنين ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ اخر موعد لأخلاء سبيل المعتقلين، والا سيضطر الجيش البريطاني للتدخل العسكري لتوطيد الامن واعادة الاوضاع اللبنانية الى طبيعتها، وقد منحت الحكومة البريطانية وزير الدولة كيزي حرية التصرف واعلان الاحكام العرفية في لبنان، للمزيد ينظر: منير تقي الدين، ولادة استقلال ، ص ٢٠٩؛ حسان حلاق التيارات السياسية، ص ١٢٣.

([٧١]) بدر الدين الخصوصي، القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر، مطابع سجل العرب، القاهرة ١٩٧٨، ص ١١٠.

([٧٢]) فارس سعادة، المصدر السابق ج ٨، ص ١٠١؛ نعيم مغبغب، المصدر السابق، ص ٢٧٠.

([٧٣]) جريدة الاستفهام، العدد ٢٣،١١ تشرين الثاني ١٩٤٣؛ حسان الحلاق، التيارات السياسة في لبنان، ص ١١٣؛ رياض غنام، ولادة العلم اللبناني ورحلته مع الوطن، الحياة النيابية (مجلة)، لبنان، مج ٩٢ ايلول ٢٠١٤، ص ٢٥–٢٧.

([٧٤]) نقلا عن: منير تقي الدين، ولادة استقلال، المصدر السابق، ص٢١٦؛ مقابلة شخصية اجراها الباحث مع الدكتور حسن قحطان حمادة المستشار الاعلامي و السياسي للامير مجيد ارسلان، بيروت،٢٧ /تشرين الاول/ ٢٠٢٠.

([٧٥]) محمد رضيوي فجر محمد الحميداوي، الموارنة ودورهم في الحياة السياسية اللبنانية ١٩١٩– ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص١٩٤ وما بعدها،

([٧٦]) النهار، العدد ٢٦،٣٧٩٠ تشرين الثاني ١٩٤٣،

([٧٧]) عاطف ابو عماد، المصدر السابق، ص ١٨٣؛ الديار، في عددها الصادر في ١٢ كانون الاول ١٩٩٩.

([٧٨]) نقلا عن بشار الخوري، حقائق لبنانية، ج٢، ص٦١؛منير تقي الدين، ولادة أستقلال، المصدر السابق، ص٢١١.